

إدارة العمل التطوعي

الكاتب



حصّة سيف

العمل التطوعي في جمعيات النفع العام والأندية والمؤسسات المجتمعية، ينبع من شخصيات أصحابها واهتمامهم وقيمتهم ومبادئهم ويتضح تعاملهم مع الآخرين، على تلك المبادئ والقيم التي يحملها الفرد، وخاصة العلاقة المتكونة بين أفراد مجتمعهم العمل التطوعي البحث، وتربطهم المصلحة العامة التي يسعون إلى تحقيقها، وما ينشأ عن تلك العلاقة؛ بحيث لا مجال لتطبيق العقوبات المخولة للتطبيق في مجال العمل مثلاً، كذلك لا مجال للمكافآت ولا الترقيات، في إدارة عمل تطوعي بحث والمفترض أن تحكمه أخلاقيات راقية لأبعد الحدود.

وهنا الصالح العام، فقط الذي يحكم وضمير وأخلاق الفرد، الأساس الذي تبنى عليها العلاقات؛ بحيث يقدر الشخص ويوزن بنفسه مقدار المسؤولية التي عليه، وما الذي يمكن أن يتحملة، والذي يتجاهله، كي تبحر سفينة العمل التطوعي وتصل لأهدافها في خدمة المجتمع والشريحة التي تستهدفها، خاصة لو كان وجوده بناءً على نتائج انتخابات أو تعيين من أصحاب القرار، كلاهما مسؤولية مجتمعية وضعت على الفرد ولا بد أن يؤديها على أكمل وجه ويتحمل منها ما يمكن أن يرافقها من تحديات ومشكلات وعراقيل، والناجح فعلاً أو غير المقصر من يتحمل كل ذلك ويضع نصب عينيه دائماً المصلحة العامة وتحقيقها.

وهنا الدعم المعنوي للمتطوعين، بالتقدير والاحترام، بكافة مراكزهم سواء كانوا في مجالس الإدارة أو أفراد المجموعات التطوعية مهم جداً من قبل المسؤولين عن تلك المجموعات والأفراد، وهي زاد «المتطوع» الذي يشجعه على العمل بروح عالية ويمضي بها على الرغم من كل التحديات التي يمكن أن تعترض طريقه، والأهم من ذلك كله «نية» المتطوع ذاته، مهمة جداً في العمل التطوعي، وعلى كل متطوع أن يذكر نفسه دائماً وإن لم يتلق الدعم المعنوي المطلوب، فإن ثوابه محسوب لا محالة، وكل فرد يقدم لحياته، وسجله الأخروي بالعمل الذي يقدمه ويسهم فيه في تحقيق المصلحة العامة، التي يتحقق فيها التكاتف الاجتماعي المطلوب.

ومبادرة الأفراد للترشح والتنافس في انتخابات جمعيات النفع العام، وما تنتج عنه تلك الانتخابات من شخصيات فازت

بأعلى الأصوات، عليهم مسؤولية كبيرة نحو إعلاء المصلحة العليا في كل من قراراتهم ومعاملاتهم، وليس لمجلس الإدارة أو للمجموعة الفائزة بالانتخابات من خيار إلا أن تخلق لنفسها جواً من التناغم والانسجام بين أفرادها كي تستمر سفينة العمل التطوعي بالإبحار وتصل إلى غايتها.

hissasaif@gmail.com

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024